آداب Adab
مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم
Journal of Faculty of Arts. University of Khartoum

ISSN 0302- 8844

مجلة علمية نصف سنوية محكمة. تصدر عن كلية الآداب – جامعة الخرطوم

العدد ٤٥. يوليو ٢٠٢١م

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. حمد النيل محمد الحسن

مدير التحرير

أ.د. أزهري مصطفى صادق علي

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. يحيى فضل طاهر

أ.د. فيروز عثمان صالح

د. سلمى عمر السيد

د. هالة صالح محمد نور

الهيئة الاستشارية

أ.د. فدوى عبد الرحمن على طه

أ.د. على عثمان محمد صالح

أ.د. جلال الدين الطيب

أ.د. رقية السيد بدر

أ.د. مبارك حسين نجم الدين

د. يونس الأمين

د. محاسن حاج الصافي

د. حسن على عيسى

د. تاج السر حران

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير: كلية الآداب جامعة الخرطوم. ص. ب ٣٢١

أو ترسل على البريد الإلكتروني: adabsudan@gmail.com

المحتويات

القسم العربي

التناص، قراءة تطبيقية في بنية النص. "ديوان الهمداني نموذجاً". د. محمد مسعد سعيد سلامي..... ١

الأثر النَّفسيُّ والوجدانيُّ في منهج عبد القاهر الجرجانيّ. النَّقديّ والبلاغيّ. د. صدِّيق مصطفى الريَّح.. ٣٨

قصيدة سعدى بنت الشمردل الجهنية في رثاء أخيها أسعد. (دراسة تحليلية). د. مسفر بن محمد الأسمري..... ٦٥

البناء العارض للأسماء في الدّرس النّحويّ. أ. محمود سعيد خميس حسب الله ، د. زكي عثمان عبد المطلب عمر..... ٨٥

البنيةُ الإيقاعيّةُ وأثرُها في إذْكاءِ عاطفةِ الحُزْنِ لدي الشّاعر والمتلقّي مَرْثيّاتُ الهادي آدم نموذجا. د. علي عبد الله إبراهيم أحمد..... ١٠٥

مسألة تناوب حروف الجر. د. محي الدين محمد جبريل محمد ١٦٠

المعتقدات السودانية في الشعر السوداني. أ.د. حمد النيل محمد الحسن إبراهيم..... ١٩٠

النيل والصحراء في ضوء نتائج أبحاث مشروع كدرمة الآثاري بإقليم الشلال الثالث. د. محمد البدري سليمان بشير..... ٢٠٧

دخول الإسلام بلاد السودان قبيل القرن السادس عشر الميلادي. د. عبدالرحمن ابراهيم سعيد علي. ٢٤١

جمعية ود مدني الأدبية ودورها السياسي والثقافي والاجتماعي في الحركة الوطنية السودانية. د. عمر عبد الله حميدة..... ٢٧٦

القسم الأجنبي

Radio as a Disseminator of Copyrighted Literary and Artistic Works a Descriptive Study of Radio Omdurman, Sudan. Amel Ibrahim Ahmed Abuzaid…….. 307

The Healing Power of Personal Narrative. Amel Mohamed Saeed Bayoumi…….. 325

قواعد النشر وشروطه

آداب مجلة علمية محكمة تصدر في يونيو وديسمبر من كل عام عن كلية الآداب جامعة الخرطوم وتقبل البحوث في مجالات الآداب والفنون والعلوم الإنسانية مع مراعاة الآتي:

١. ألا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.
٢. تخضع البحوث المنشورة في هذه المجلة للتحكيم العلمي الذي يتولاه أساتذة مختصون وفق ضوابط موضوعية.
٣. تسلم نسختان مطبوعتان من البحث على معالج نصوص (حاسوب) مع أسطوانة مدمجة تحتوي على البحث. أو ترسل على البريد الإلكتروني adabsudan@gmail.com.
٤. يراعى في البحث أن يتراوح حجمه بين ٣٠٠٠-٥٠٠٠ كلمة، ويرفق الباحث مستخلصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يتجاوز صفحة واحدة (٢٠٠) كلمة، ويذيل هذا المستخلص بما لا يزيد على خمس كلمات مفتاحية تبرز أهم المواضيع التي يتطرق إليها البحث. ويراعى أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث واسم الباحث، والجامعة أو المؤسسة الاكاديمية وعنوان البريد والبريد الالكتروني.
٥. تنشر المجلة مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد أقصى، على ألا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدون في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب. مع مراعاة الاهتمام بمناقشة مصداقية مصادر المؤلف وصحة استنتاجاته.
٦. أن يوثق البحث علمياً بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في نهاية البحث. وترتب المراجع في نهاية البحث هجائياً على ألا تحتوي قائمة المراجع إلا على تلك التي تمت الإشارة إليها في متن البحث. يشار إلى جميع المصادر في متن البحث كالطريقة التالية (اسم العائلة. سنة النشر. الصفحة او الصفحات) مثال: (Adams. 2000. 14). وتوثق في قائمة المراج والمصادر كما يلي:

للكتب:

- أحمد بدوي. **أسس النقد الأدبي عند العرب**، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٦٤م.

للمقالات:

- قاسم المومني. علاقة النص بصاحبه دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعرية، **عالم الفكر**، الكويت: العدد الثالث يناير/ مارس ١٩٩٧م. ١١٣-١٢٨.

٧. تعبر البحوث التي تنشرها المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث.
٨. لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على الأبحاث. وتعد هيئة التحرير رأي محكم المقال نافذاً بالنسبة لنشر البحث أو عدمه أو إدخال التعديلات التي يوصي بها المحكم.

البناء العارض للأسماء في الدّرس النّحويّ

أ. محمود سعيد خميس حسب الله

ماجستير نحو وصرف، جامعة النيلين

د. زكي عثمان عبد المطلب عمر

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة النيلين

المستخلص

عنوان هذه الدّراسة " البناء العارض للأسماء في الدرس النحويّ"، حيث تقصّت، وتتبّعت تفاصيل أحكام البناء العارض في الأسماء، وهي أحكام متناثرة في موضوعات نحويّة مختلفة، جمعتها الدّراسة، ثمّ وقفت على الأنماط التي يأتي عليها البناء العارض، مع توضيح علاماته، وتعليلات النّحاة له، مع الإشارة إلى تباينهم في الآراء أحيانًا في تحديد الحالة في كونها حالة: إعراب، أم بناء عارض. ويهدف البحث إلى إبراز مواطن البناء العارض، والكشف عن خصائصه، ومدى تقاربه أو تباعده عن البناء الأصليّ، وقد جاءت هيكلة البحث، وخطته على المحاور الآتية: المحور الأوّل: البناء العارض في الاسم المنادى. المحور الثّاني: البناء العارض لاسم "لا" النّافية للجنس. المحور الثّالث: البناء العارض لأسماء الأعداد المركّبة. المحور الرّابع: البناء العارض في الإضافة، ويشمل نوعين من الأسماء: النّوع الأوّل: الأسماء المضافة الشبيهة بـ"إذ" أمّا النّوع الآخر، فهو الأسماء المضافة نظائر "غير".

واعتمدت الدّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وكان من أهمّ نتائجها: أنّ البناء العارض يصيب الاسم المعرب في أصله –غالبًا- وأنّه يعود إلى هذا الأصل، بزوال المؤثّر الذي تسبب في البناء العارض، وأن حركة البناء العارض قد تتماثل مع حركة الإعراب؛ مما جعل بعض النحاة يعدُّها حركة بناء، وبعضهم يعدُّها حركة إعرابيّة، وأبانت الدّراسة أنّ النّحاة لم يعتمدوا علّة محددة في البناء العارض، وأنّ كلمتي" قبل" و"بعد" هما من أوضح الأسماء التي تتضح فيها ظاهرة البناء العارض.

Abstract

The title of this Paper is "The Occasional Construct of Names in the grammar Lesson," where the details of the provisions of the Occasional Construct in Names are traced, which are scattered in various grammatical topics, and compiled by this research Paper, and then examined the patterns upon which the occasional construction comes, with the clarification of its signs and explanations of the grammar for it, while noting that they differ in opinions, sometimes in determining the case either as a case of Infection, or a case of Occasional Construction.

The research revealed the characteristics of the occasional construction, explaining the extent of its close or far away from the original construction, depending on the following axial points in formulating the structure and plan thereof:

The first axis: the occasional construction in the Articles of Calling. The second axis: the Occasional Construction of the name", which denies the gender. The third axis: the Occasional Construction of the complex number' names. Fourth axis: Occasional Construction in the addition names.

Among the most important results highlighted by the study: that the occasional structure –often- strikes primarily the inflection name being expressed in its origin - and that it returns to its origin by demising that Influencer which caused such Occasional Construction, and, that the diacritical mark of the Occasional Construction may be ,more or less, similar to that of the construction mark, which reveals to some of this group to consider it a Construction mark, while, some others may consider it a diacritical (syntactic) mark.

The study concluded that the grammarians did not adopt a specific cause (vowel) in the Occasional Construction, and that the words are among the clearest names within which exposure to the occasional structure occurs or appears.

مقدّمة:

جاء حديث النّحاة عن البناء في الكلمة في باب متقدّم من أبواب موضوعاتهم النّحويّة، أطلقوا عليه: " باب الإعراب والبناء" (ابن عقيل، ٢٠٠٩م، ١/ ١١٦) وجاء تقديمهم لهذا الباب في مؤلَّفاتهم؛ لأنّ الإلمام بحالة آخر الكلمة: إعرابًا أو بناء يعدُّ ركيزة أساسيّة تدور حولها الكثير من موضوعات علم النّحو.

وإذا كان تعريفهم للإعراب بأنّه:" أثر ظاهر، أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة"(ابن هشام، ١٩٩٧م، ص ٣٦) فإنّ البناء هو الوضع المغاير له؛ لأنّه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، لا تتغيّر بالعوامل(ابن هشام، ١٩٩٤، ص ١٠٤)

ومن ضمن ما وضّحه النّحاة في حديثهم عن البناء أنّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة، وتوجد مجموعة قليلة من الأسماء وضعتها العرب مبنيّة، تشمل: الضّمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول، عدا المثنى منهما، وأسماء الشرط، وأسماء الأفعال، وبعض الأسماء الظّرفيّة، مثل: (حيث، إذ، إذا، أمس، منذ) وضّحوا أنّ هذا البناء يكون على مختلف الحركات، ولكنّ الأصل فيه أن يكون على السّكون، وكل تفاصيلهم التي ذكروها في هذا الباب عن البناء، كانت مختصّة بالبناء الأصليّ، ولم يتطرّقوا فيها إلى البناء العارض، حيث جاءت منهم إشارات متفرّقة إلى هذا البناء في أبواب نحويّة أخرى. ومن ثمّ كان هدف هذا البحث تجميع التّفاصيل المهمة المتعلّقة بهذا البناء؛ ليحدد سماته وخصائصه، وتشابهه مع البناء الأصليّ في بعض الجوانب. وعليه ارتكز البحث في دراسته على المحاور الآتية:

المحور الأول: البناء العارض في الاسم المنادى.

المحور الثاني: البناء العارض لاسم "لا" النّافية للجنس.

المحور الثّالث: البناء العارض لأسماء الأعداد المركّبة.

المحور الرّابع: البناء العارض في الإضافة، ويشمل نوعين من الأسماء: النوع الأول: الأسماء المضافة الشبيهة بـ "إذ" أمّا النّوع الآخر فهو الأسماء المضافة نظائر "غير".

المحور الأوّل: البناء العارض في الاسم المنادى .

مما استقرّ في علم النّحو أنّ الجملة نوعان، لا ثالث لهما: الجملة الاسميّة، ومكوناها المبتدأ والخبر، ولا يتغيّر مسمى هذه الجملة إذا دخلت عليها النّواسخ الفعليّة أو الحرفيّة، والنوع الآخر هو الجملة الفعليّة وركناها الفعل وفاعله، أو الفعل ونائب الفاعل. ونظرًا لهذا التّحديد استوقفت النّحاة الجملة النّدائيّة، إذ إنّها تبتدئ بحرف النّداء ظاهرًا أو مقدّرًا، يعقبه الاسم المنادى؛ فإن قيل مثلًا: يا أحمدُ، فإنّ هذا التّركيب يشكّل كلامًا مفيدًا، يجري عليه قول ابن مالك في ألفيته:

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيْدٌ كَاسْتَقِمْ .....

وقد صنّف جمهور النّحاة القدماء الجملة النّدائيّة بأنها جملة فعليّة، جزآها الفعل وفاعله اللذان يحذفان لكثرة الاستخدام حذفًا لازمًا، وتنوب أداة النّداء عن الفعل المحذوف "أدعو" أو "أنادي" وتقوم مقامهما، وبهذا يكون المنادى عندهم اسمًا منصوبًا: لفظًا أو محلًا، على أنّه مفعول به، وناصبه الفعل المقدّر (الزمخشري، ١٩٩٩م، ص ٦٧) ويرى محمد عيد أن جملة النداء جملة مستقلة، فهي ليست جملة اسمية ولا فعلية (عيد، ٢٠٠٩م، ص٣٩٢)

وبناء على نظرة النّحاة القدماء لجملة النّداء، وتحديدهم لانتصاب المنادى بالمفعوليّة، فإنّ المنادى إذا كان منصوبًا، فقد جاء على ما تقتضيه الحالة الإعرابيّة للمفعول، وهذا ما يتحقق في ثلاثة أنواع: المنادى المضاف، والشبيه به، والنّكرة غير المقصودة. أمّا إذا لم يأت المنادى منصوبًا، فهذا يعني عندهم أنّ المنادى أصابه البناء العارض، ويحدث هذا في نوعين من أنواع المنادى: المفرد العلم، كقوله تعالى:(قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا)(هود: ٣٢)، والنّوع الآخر: النّكرة المقصودة، كقوله تعالى:(قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ) الأنبياء:٦٩):

تحديد علامة البناء العارض في الاسم المنادى:

ذهب بعض النّحاة إلى حصر حالة البناء العارض في المنادى في حالة الضمّ، قال ابن الأنباريّ: ذهب البصريون إلى أنّ الاسم المنادى المعرّف المفرد مبنيّ على الضّم، وموضعه النّصب؛ لأنه مفعول" (ابن الأنباري، ١٩٩٨م، ٣٠١/١) بينما يذهب فريق آخر من النّحاة إلى هذا البناء

العارض لا ينحصر في حالة الضمّ، بل يشمل أيضًا علامتي الرفّع: الألف والواو على فرض إعرابه، وهو ما يوضّحه الرضي في تعليقه على كلام ابن الحاجب:" بُني على ما يُرفع به على فرض إعرابه" حيث يفصّل الرضي فيقول:" إنّما قال: ما يرفع به؛ ليكون أعمّ من قوله: بُني على الضمّ، فإنّ نحو: (يا زيدان) و(زيدون) خارج منه، وما يرفع به الاسم: الضمّ، والألف، والواو" (الرضي، ١٩٩٨م، / ٣١٥)

وبهذا يتداول النّحاة وصف المنادى المبنيّ بأنّه: يُبنى على ما يُرفع به من حركة أو حرف، كما لو كان معربًا على سبيل الفرض، وهو ما يشير إليه ابن مالك في قوله:

وَابْن الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

والاسم المنادى المبنيّ بناء عارضًا معرب في أصله، وقد يصيب البناء العارض المبنيّ أصالة قبل النّداء، كقولنا:(يا سيبويهِ) فهو اسم مبنيّ على الكسر، وإذا نُودي صار مبنيّا بناء عارضًا على الضمّ المقدّر، ومنع من ظهور علامة البناء العارض علامة البناء الأصليّ، وإلى هذا ألمح ابن مالك في قوله:

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

تعليل النّحاة للبناء العارض في الاسم المنادى:

كما علل النّحاة البناء الأصليّ في الأسماء، فقالوا: إنّها بُنيت لمشابهتها الحروف في وجه من الوجوه (الأزهري، د.ت،١/٤٧) فإنّهم حاولوا تعليل هذا البناء العارض في المنادى وفي غيره، فقالوا في تعليلهم في بناء المنادى: إنّه بُني لوقوعه موقع الكاف الاسميّة في نحو (أدعوك) المشابهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحرفيّة (الصبان، ١٩٩٧م،٣/ ٣٠٣) وقال بعضهم: إنّه وجب أن يكون مبنيًّا؛ لأنّه وقع موقع الضّمير، لأن الأصل في (يا زيدُ) أن تقول: يا إيّاك، أو يا أنتَ، فلمّا وقع الاسم المنادى موقع ضمير الخطاب وجب أن يكون مبنيّا، كما أنّ ضمير الخطاب مبنيّ (ابن الأنباري، مصدر سابق، ١/ ٣٠٣)

ولم يكتف النّحاة بتعليل سبب البناء العارض في المنادى، حيث سعوا كذلك لتعليل سبب حركة البناء على الضّمّ، فجاء عندهم هذا القول: لم يكن بناؤه على السّكون إعلامًا بأنّ بناءه

عارض غير أصليّ، فيتميّز عن البناء في مثل: "منْ" و "كمْ" وغيرهما مما هو مبنيّ أصالة؛ فيُبنى على السّكون، وكان بناؤه على صورة الرّفع، تشبيهًا له بالظّروف التي تدلُّ على الغايات، مثل:" قبل" و"بعد" حيث يعرب المنادى إذا أُضيف أو نُكّر، ويُبنى إذا أُفرد. وكذلك "قبل" و"بعد" تُعربان مضافتين، ومنكورتين، وتُبنيان في غير ذلك، وكما بُنيتا على الضّمّ، كذلك المنادى المفرد يُبنى على الضّمّ؛ لوجود وجهه الشّبه بين الطّرفين (ابن يعيش، د. ت، ١/ ١٣٠) ولم يكن البناء العارض على الكسر؛ كي لا يلتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلّم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة، ولم تكن حركة البناء فتحة؛ كي لا تلتبس بالفتح في المنادى عندما نحذف منه الألف اكتفاء بالفتحة (الخضري، ١٩٩٨م، ٢/ ١٧٠)

خلاف الكوفيين مع البصريين في بناء المنادى:

الرأي السائد ببناء المنادى النكرة المقصودة، والمفرد العلم هو رأي الفريق البصريّ، ويخالفهم الفريق الكوفيّ الذي يقول بإعراب المنادى في هذين النوعين إعرابًا بضمٍّ دون تنوين، وقد أخذ كل فريق يسوق أدلته، ومن أدلة البصريين السّاطعة، أنّ تابع المنادى المبنيّ يجوز فيه الضّمّ مراعاة للفظ، ويجوز فيه النّصب مراعاة للمحل (ابن الأنباري، مصدر سابق، ١/ ٣٠١ وما بعدها)

المحور الثّانيّ: البناء العارض في اسم " لا" النّافية للجنس

يعرض النّحاة باب "لا" النّافية للجنس تاليًا لباب "إنّ" وأخواتها مباشرة، وذلك لأنّها تعمل عملها من نصب للاسم، ورفع للخبر، وهذا ما جعل ابن مالك يسمي بابها: باب: " لا" العاملة عمل "إنّ" (ابن مالك، ٢٠٠١م، ١ / ٤٣٤) و "لا" النافية -عمومًا -حرف غير مختصّ بالأسماء، فليس من حقه أن يعمل، ولكنّ العرب أخرجوها عن أصلها، فجعلوها عاملة عمل "إنّ" عندما يُقصد بها استغراق الجنس، وتعليل النّحاة لإعمالها بحملها على "إنّ" لوجود المشابهة بينهما من عدة أوجه: المشابهة في صدارة الجملة، والدّخول على المبتدأ والخبر، وفي أنّ لفظها يساوي لفظ "إنّ" عندما تخفف (المصدر نفسه، ١/ ٤٣٥)

ويقولون: إنّها عملت عمل "إنّ" من باب حمل النّقيض على النّقيض، فـ"لا" لتوكيد النفي، و"إنّ" لتوكيد الإيجاب" فهي ضدها، والشيء قد يُحمل على ضده كما يحمل على نظيره؛ لأنّ الوهم

ينزّل الضّدين منزلة النّظيرين؛ ولذا تجد الضّد أقرب حضورًا في البال مع ضده" (ابن الناظم،١٩٩٨م، ص ١٨٥)

وبناء على تحديدهم للحالة الإعرابيّة في اسم "لا" النّافية للجنس، وهي حالة النّصب، لم يُشكل عليهم الأمر في تحليل كلام العرب، عندما يكون اسمها مضافًا، أو شبيهًا به، نحو قولنا: لا فاعلَ خيرٍ مذموم، ولا حاملًا شرًّا ممدوح. فاسم "لا" النافية للجنس مع هذين النوعين منصوب، وقد سقط التّنوين من اسمها المضاف؛ بسبب الإضافة، ونوّن النّوع الثّاني بسبب عدم وجود ما يمنعه.

والوضع الذي أشكل على النّحاة في تحليل اسم "لا" النّافية للجنس في تفسيرهم لكلام العرب، عندما يكون اسمها مفردًا (أي: ليس مضافًا، ولا شبيهًا به، وكل استخدام في القرآن من هذا النوع) حيث تأتي في آخره فتحة دون تنوين، مثل ما جاء في قوله تعالى:(قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) (يوسف: ٩٢) وقد وقف النّحاة عند الأسباب التي تمنع من التّنوين للاسم المعرب، وحصروها في: الإضافة، والوصف بكلمة (ابن) والوقف، و موانع الصّرف، والتقاء السّاكنين. ولما نظروا في كل هذه الأسباب وجدوها لا تحقق في اسم "لا" النّافية المفرد ومع ذلك لم ينوّن، وهذا ما جعلهم يُدخلونه في البناء العارض؛ لأن المبنيّ لا ينوّن (السيوطي، د. ت،١/ ١٤٦)

علامة البناء العارض لاسم النافية للجنس:

الأكثر استخدامًا لاسم "لا" النافية للجنس أن يكون مفردًا، وفي آخره الفتحة دون تنوين، وهذا ما جعل جماعة من النّحاة يقولون ببنائه على الفتح، ولكن أتت جماعة كبيرة من النّحاة، واستصحبت حالته مع المثنى، وجمع المذكّر السّالم، ولذا ذهبت إلى القول ببنائه على الياء في هاتين الحالتين، ومن شواهدهم في حالة المثنى، قول الشّاعر (ابن هشام، مصدر سابق، ص ١٢٣):

تَعَزَّ؛ فلا إلْفَيْنِ بالعَيْشِ مُتّعَا ولكِنْ لِوُرَّادِ المُنُوْنِ تَتابُعُ

ومن شواهدهم في جمع المذكّر السّالم، قوله (ابن مالك، مصدر سابق، ١/ ٤٣٦):

يُحْشَرُ النّاسُ، لا بنينَ ولا آ بَاءُ، إلا وقدْ عَنَتْهُمْ شُئونُ

فوجود الياء في اسم "لا" النافية للجنس في هاتين الحالتين جعلهم يذهبون إلى القول ببنائه على ما ينصب به. (ابن عقيل، مصدر سابق،٤/٢) وهذا ما قادهم إلى التّوقف عند حالة جمع المؤنّث السّالم للنظر في هذا الحكم فيها، للبحث في شاهدين من كلام العرب، أولهما قول الشاعر (ابن مالك، مصدر سابق، ١/ ٤٣٦)

إنّ الشّبَابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقبُهُ فيه نَلَذُّ، ولا لَذَّات للصّبا

والآخر هو قول الشاعر (ابن هشام، مصدر سابق، ١٣٤):

لا سابغاتِ، ولا جَأْوَاءَ باسِلَةً تَقِي المَنُونَ لَدَى اسْتِيْفَاءِ آجالِ

ويذكر النّحاة هنا أنّ اسم "لا" النافية للجنس جاء جمع مؤنّث سالمًا، ورُوي آخره بحركتين: الفتحة والكسرة دون تنوين. ومن هنا كانت حركة البناء العارض في هذا النّوع موضعًا للخلاف النّحوي، فبعضهم رأى أنّ الأرجح أن يكون هذا البناء العارض على الكسر، مع جواز البناء على الفتح، وهو ما يدلُّ ما جاء عند ابن عقيل في قوله:" وأمّا جمع المؤنّث السّالم، فقال قوم مبنيّ على ما ينصب به، وهو الكسر، فنقول: (لا مسلماتِ لك) وأجاز بعضهم البناء على الفتح، نحو:(لا مسلماتَ لك) " (ابن عقيل، مصدر سابق،٢/ ٥) ويرى بعض آخر من النّحاة أنّ الأرجح في هذا البناء أن يكون على الفتح، فابن الناظم يقول: " إن كان جمع تصحيح لمؤنّث جاز فيه الكسر بلا تنوين، والمختار فتحه" (ابن الناظم، مصدر سابق، ص ١٨٧) وابن هشام يقول:" ونحو: (لا قائمات) أرجح فتحه من كسره (ابن هشام، مصدر سابق، ص ١٣٢)

ويتّجه مذهب فريق آخر من النّحاة كالمازنيّ، والفارسيّ إلى أنّه يُبنى على الفتح، ولا يُبنى على الكسر؛ لأن الفتح ليس لاسم "لا" النافية للجنس فقط، ولكنّه للمجموع المركّب، ويوجد مذهب آخر من النّحاة يجيز البناء على الكسر مع التّنوين، ولا يرى أهل هذا المذهب أنّه يتعارض مع البناء، إذ إنّه تنوين مقابلة، أو تنوين كالنون في " مسلمين" لا كتنوين(زيد) " (ابن مالك، مصدر سابق، ١/ ٤٤١، ٤٤٢)

ويستخلص من عمل "لا" النّافية للجنس أن اسمها عندما يكون مبنيّا فإنه يكون في محل النّصب؛ لأنّ الأصل أن يكون اسمها منصوبًا، وبهذا يحدث التّماثل والتّقارب بين علامة البناء العارض، وعلامة الإعراب عندما تكون العلامة هي: الفتحة، أو الياء، فلا اختلاف بين اعتبار حالة الإعراب والبناء إلا عند ممارسة الصّنعة الإعرابيّة، حيث لا تجعله معربًا بسبب عدم التّنوين.

تعليل النّحاة للبناء العارض في اسم "لا" النّافية للجنس:

ورد عن النّحاة في تعليل هذا البناء قولان: الأول: أنّ سبب البناء أنّه رُكّب مع "لا" وصار معها كأنّه واحد مُشابهًا لتركيب "خمسة عشر"، وهذا التّعليل هو ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور النّحاة، ويؤيد كلامهم أنّه إذا فُصل بين "لا" واسمها –ولو بالخبر-زال البناء (ابن هشام، ١٩٩٤- ٢/ ١٤، ١٥) مثل قوله تعالى: (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ) (الصّافات: ٤٧)

القول الثّاني: أنّه متضمن معنى "من" بدليل ظهورها في قول الشّاعر (ابن الناظم، مصدر سابق، ص ١٨٦):

فقامَ يَذُودُ النّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَال: ألَا لا مِنْ سبيلٍ إلَى هِنْدِ

وكذلك من أدلتهم على هذا التّضمين أنّها تأتي إجابة عن سؤال متخيّل على شاكلة قولنا: هل من رجل في الدّار؟ فتكون الإجابة: لا رجل؛ لأنّ نفي "لا" عام؛ فينبغي أن يكون جوابًا لسؤال عام (السيوطي، مصدر سابق، ١/ ١٤٦) وعللّ النّحاة كذلك لاختيار حركة البناء العارض هنا على الفتح، فقالوا: إنّ ذلك إيذانًا بعروض البناء؛ لأنّ الأصل في البناء أن يكون على السّكون، واختيرت الفتحة هنا علامة للبناء العارض طلبًا للخفة.

خلاف الكوفيين مع البصريين في بناء اسم "لا" النافية للجنس:

يقول الكوفيون بخلاف رأي البصريين في اسم "لا" النافية للجنس في بنائه في حالة الإفراد حيث يرى الكوفيون أنّه معرب، وقد حُذف منه التّنوين لسبب، فالفتحة التي في آخره فتحة إعراب لا فتحة بناء، وقد وافقهم فيما ذهبوا إليه مجموعة من النّحاة البصريين، مثل: الزّجاج، والجرميّ، والسّيرافيّ، والرّمانيّ، ويذهب المبرّد إلى أنّ المثنى والمجموع من اسم "لا" النافية للجنس معرب، إذ إنّ الجمع والتثنية يعارضان علّة البناء في التّضمين والتّركيب؛ فلا يوجد مثنى أو مجموع

مبنيّ في كلام العرب (المبرد، ١٩٩٤م، ٤/ ٣٦٦)، وردّ النّحاة على هذه الحجة بالرفض؛ لأنّه لم يأخذ بها في المنادى المبنيّ وهو مثنى أو مجموع (الأزهري مصدر سابق، /٢٣٩)

المحور الثالث: البناء العارض في أسماء الأعداد المركّبة:

تأتي أسماء الأعداد في اللغة العربيّة: مفردة، أو مركّبة، أو معطوفة، أو ألفاظ عقود، و من بين هذه الأنواع نوع واحد يحدث فيه البناء العارض، وهو الأعداد المركّبة، وتُركّب الأعداد مع العشرة عجزًا وما دونها صدرًا، فيقال: أحد عشر، اثنا عشر، ثلاثة عشر،... إلى تسعة عشر، وتُبنى بناء عارضًا بفتح الجزأين، على مثال ما جاء في قوله تعالى:(عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) (المدثر: ٣٠) فكل الأعداد المركبة مبنيّة ماعدا (اثنا عشر واثنتا عشر) فإنّ صدرهما معرب بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرّ، وعجزهما باق على بنائه بالفتح.

تعليل النحاة للبناء العارض في هذه الأسماء:

علّل النّحاة بناء عجزها لتضمنه معنى الواو؛ لأنّ الأصل في نحو:(خمسة عشر) خمسة وعشر، كما تقول: خمسة وعشرون، فلما تركّبا ذهبت الواو من اللفظ، وتضمّن معناها ثاني الجزأين، فبُني على الفتح (ابن الناظم، مصدر سابق، ص ٧٣٢) كما علّلوا بناء صدرها بوقوع الصّدر منه موقع تاء التّأنيث في لزوم الفتح، وقادهم هذا التعليل إلى تعليل إعراب (اثنا عشر، واثنتا عشرة) بوقوع العجز منهما موقع النون، وما قبل النون محلّ إعراب لا محل بناء (الأشموني،١٩٩٨ م، ٣/ ٣٢٢) وكان تعليلهم بكون حركة البناء العارض في هذه الأسماء على الفتح، بحدوث العدول عن البناء على السّكون؛ لأنّه المختار في البناء الأصليّ، واختيرتْ الفتحة؛ لأنّها أخفّ الحركات (ابن الناظم، مصدر سابق، ص ٧٣٢)

المحور الرّابع: البناء العارض للأسماء المضافة:

يمكن استنباط أحكام وأنماط البناء العارض في المضاف من خلال دراسة نوعين يحدث فيهما هذا البناء:

النوع الأول: الأسماء الشبيهة بـ"إذْ":

النوع الثّاني: الأسماء المضافة نظائر كلمة "غير":

دراسة البناء العارض في الأسماء المضافة الشبيهة بـ"إذ":

في استقصاء النّحاة و تتبعهم الدّقيق لصور الإضافة وجدوا ظروفًا تُضاف لزومًا إلى الجمل متمثلة في:(حيث، إذ، إذا) وهي مبنيّة بناء أصليّا، فـ (حيث) ظرف مبنيّ على الضمّ، و(إذا) و(إذْ) مبنيّان على السّكون، وقد وجب بناء هذه الأسماء الظّرفيّة لشبهها بالحرف في لزوم الافتقار إلى الجملة (المصدر نفسه، ص ٣٩٣)

وقد وجدوا ظروفًا أخرى تُضاف إلى الجمل إضافة جائزة، حيث يمكن أن تكون مضافة إلى المفردات، ويمكن ألّا تأتي في الكلام مضافة، وهذه الظروف تشبه في إضافتها إلى الجمل الظرف (إذ) من حيث الاشتراك الدّلالي على الزّمن الماضي المبهم، ومن مجموعة هذه الظّروف:(يوم، ساعة، وقت، حين، لحظة) و ذلك بشرط ألّا يُراد بالظّرف مدّة زمنيّة محصورة، ودقائق معدودة، وإنّما يراد به مدّة زمنية محضة، لا تتقيد بعدد مضبوط من السّاعات ونحوها مما يفيد الحصر، والتّحديد (حسن، د. ت،٣/ ٨٨) ومما تختلف فيه هذه الظّروف عن "إذ" أنّ هذه الظّروف تأتي في المواقع الإعرابيّة المختلفة من: رفع، ونصب، وجرّ، أمّا "إذ" فلا تكون إلا في محل النّصب على الظّرفيّة.

ويذكر النّحاة حكمًا يتعلّق بالإعراب والبناء العارض في هذه الظّروف الشبيه بـ "إذ" حيث يجوز فيها الإعراب عند إضافتها إلى الجمل، أو البناء على الفتح، ومن تفاصيل ما يذكر عندهم في هذه المسألة أنّ البناء يُرجّح عند إضافتها إلى جملة فعليّة فعلها ماضٍ، أو مضارع بُني بسبب اتصاله إحدى النّونين، وبالتّالي يُرجّح الإعراب عند إضافتها إلى جملة اسميّة، أو فعلية. فعلها مضارع معرب.

وقد جاءت الإشارة إلى هذا في نظم ابن مالك في قوله:

.....وَمَا كـ"إِذْ" مَعْنَىً كَإِذْ أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ: (حِيْنَ جَا نُبِذْ)

وَابْنِ أَو أعْرِبْ مَا كـ"إِذْ " قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَب أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

وقد أورد النّحاة شاهدًا في ترجيح البناء، وهو قول الشّاعر (ابن عقيل، مصدر سابق،٣/ ٢٨) :

على حين عاتبتُ المَشِيْبِ على الصّبَا وقلت: ألَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ؟

قال صاحب التّصريح في تعليقه على موطن الشاهد:" يروى (على حينِ) بالخفض على الإعراب، و (على حينَ) بالفتح على البناء، وهو الأرجح؛ لكونه مضافًا إلى مبنيّ أصالة" (الأزهري، مصدر سابق،٢/ ٤٢) و اتفق البصريون والكوفيون على أنّ البناء هو المرجوح عند إضافة هذه الظّروف إلى الجملة الفعليّة التي فعلها مضارع متصلة به إحدى النونين (نون النسوة، أو نون التوكيد)، مثل ما جاء في قول الشّاعر (الأشموني، مصدر سابق، ٢/ ١٤٩):

لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا عَلَى حِيْن يَسْتَصِبِيْنَ كُلَّ حَلِيْمِ

فقد رويت "حين" بفتح آخرها على البناء، وهو المختار؛ نظرًا لإضافتها إلى الفعل المضارع المبنيّ، ورويت أيضًا بالكسر على الإعراب، وهو وجه جائز.

وقد حدث اختلاف بين البصريين والكوفيين في هذه الظروف عندما تُضاف إلى الجملة الاسميّة، فالبصريون يوجبون إعرابها، والكوفيون يجوّزون البناء، وتؤيّد النّصوص رأيهم كقوله تعالى:(قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ.....) (المائدة: ١١٩) فقد قرأ نافع بالفتح على البناء، وقرأ الستّة بالرفع على الإعراب (النحاس، ٢٠١١م، ص ٢٥٥) ومن الشواهد المدعِّمة أيضًا للرأي الكوفيّ قول الشاعر (الأزهري، مصدر سابق، ٢/ ٤٢)

تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّر مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِيْن التّوَاصَلُ غَيْرُ دانِ

فقد رُويت (على حين) بالفتح على البناء، وبالكسر على الإعراب.

ونظرًا لمثل هذه الشواهد مال بعض النحاة من أمثال أبي علي الفارسيّ إلى الرأي الكوفيّ، ومال إليه ابن مالك عندما قال:" وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا "

تعليل النّحاة لبناء الظروف الشبيهة بـ(إذ):

فسّر النّحاة إعرابها حين إضافتها إلى الجملة بموافقة أصلها في كونها معربة، وفسروا بنائها العارض بهذه الأمور الثّلاثة:

الأول: أنّها بُنيت حملًا على "إذ" المبنيّة.

الثّاني: إحداث التناسب مع المبنيّ بعدها.

الثالث: مشابهة هذه الظّروف في هذه الحالة بحرف الشّرط، شبهًا افتقاريًا في الاحتياج إليه وإلى غيره (المصدر نفسه، ٢/ ٤٩).

البناء العارض في لفظة "غير" ونظائرها:

كما استوقفت النّحاة الظّروف التي تُضاف إلى الجمل جوازًا، ويتحقق فيها البناء العارض، استوقفتهم كذلك الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى، مع جواز أن تقطع عن الإضافة، ولهذا القطع حالات متعددة، يحدث في أحدها البناء العارض. ومن هذه الأسماء "غير"، وهي اسم ملازم للإضافة في أصله العام، ويدلُّ على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، إمّا بالذّات، كقولك: مررت برجلٍ غيرِك، وإمّا بالصّفات، كقولك لشخص: دخلتَ بوجهٍ غيرِ الذي خرجتَ به (الأزهري، مصدر سابق، ٢/ ٤٩)

وإذا وقعت " غير" منفية بـ" ليس" أو بـ " لا" جاز حذف المضاف إليه، وجاز ذكره فنقول: قبضت خمسين جنيهًا ليس غيرها، أو لا غيرها، ويجوز أن نقول: ليس غيرُ، أو: لا غيرُ (حسن، مصدر سابق، ٣/ هامش ٣)

وقد حدد النّحاة أربع حالات تأتي فيها " غير" المنفية:

الحالة الأولى: أن يذكر المضاف فتكون معربة.

الحالة الثانية: أن تقطع عن الإضافة لفظًا ومعنى، فتكون معربة منوّنة.

الحالة الثالثة: أن يحذف المضاف إليه، ويُنوى لفظه، فتكون معربة بلا تنوين.

الحالة الرّابعة: أن يحذف المضاف إليه، ويُنوى معناه، فتُبنى في هذه الحالة بناء عارضًا على الضّمّ، مثل أن نقول: عندي عشرون كتابًا ليس غيرُ، ف"غير" قُطعت في هذه الجملة عن الإضافة، وهي مرفوعة بضمٍّ دون تنوين، مما يعنى بنائها على هذا الضم، بسبب حذف المضاف إليه، مع قصده في المعنى، وقد دوّن ابن مالك صاحب الألفيّة هذا البناء العارض في "غير" بقوله:

وَاضْمُمْ بِنَاءً (غَيْرَاً) إنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيْفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا

اختلاف النّحاة في حركة الضّم في "غير":

استند النّحاة كالجرميّ، وغيره من النّحاة المتأخرين في قولهم بأنّ الضّمّة في "غير" المقطوعة عن الإضافة مع نيّة المعنى ضمّة بناء في تشبيه "غير" بلفظتي "قبل" و"بعد" في الإبهام، وفي القطع عن الإضافة مع نيّة المضاف إليه.

ويرى نحاة آخرون كالأخفش أنّ هذه الضّمّة ضمّة إعراب، رافضين مقارنة "غير" بـ"قبل" و"بعد" إذ إنّها ليست ظرفًا مثلهما، فهي تشبه لفظتي "كل" و"بعض" في الاسميّة، وفي القطع عن الإضافة جوازًا قطعًا لفظيًّا. ويبيح ابن خروف قول الطّرفين بأن تكون تلك الضّمة في "غير" التي هي اسم لـ"ليس" ضمّة إعراب، أو ضمّة بناء فكلا الأمرين عنده يجوزان (الأزهري، مصدر سابق، ٣/ ٥٣)

ويتضح من العرض السّابق للبناء العارض في "غير" أنّ ضمّة بنائها مماثلة لضمّة حالتها الإعرابيّة الرّاهنة، وهي حالة الرّفع، وهذا أمر يشبه ما حدث في حالة البناء العارض في "لا" النافية للجنس حينما يكون اسمها مفردًا، حيث كانت إشارة البناء العارض هي الفتحة المماثلة لفتحة حالتها الإعرابيّة الرّاهنة حالة النّصب، وعدم التنوين وحده هو الذي يفسّر لنا لماذا جعل النّحاة مثل هذه العلامات علامات بناء عارض، وليست علامات إعراب.

البناء العارض في الأسماء نظائر "غير":

جمع النّحاة من اللغة أسماء عديدة تشبه "غيرًا" حيث تأتي معربة، أو مبنيّة على الضّمّ عندما يحذف المضاف إليه، ويُنوى معناه، ومن هذه الأسماء "حسب"، وهي اسم له استعمالان في اللغة:

الاستعمال الأول: أن تكون اسمًا مؤولًا بالمشتق، فتكون بمعنى "كافٍ" اسم فاعل" كفى" فتأتي مضافة، وهي بمعنى الصّفة المشتقّة، وتكون نعتًا للنّكرة؛ لأنّها لا تتعرّف بالإضافة، وذلك مثل قولنا: مررت برجل حسبِك، وتأتي حالًا، مثل قولنا: مررت بعبد الله حسبَك من رجل.

الاستعمال الثاني: أن تستعمل "حسب" استعمال الأسماء الجامدة، وتأتي في موقع الرّفع على الابتداء مثل ما جاء في قوله تعالى:(حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِير) (المجادلة: ٨)

وتأتي" حسب" الوصفيّة في تركيب مماثل لتركيب "ليس غير" فتتمثل فيها أربع الحالات التي منها حالة البناء العارض على الضّمّ، إذا حُذف المضاف إليه ونُوى معناه، فنقول مثلًا: رأيت رجلًا حسبُ، ورأيت زيدًا حسبُ، ففي هاتين الجملتين جاءت "حسب" في موقع النّصب على الحاليّة وعلى الوصفيّة المنصوبة، وكانت مبنيّة على الضّمّ على العارض؛ لأنّها بمعنى "لا غير". (ابن هشام، مصدر سابق، ٣/ ١٤٦)

ومن الأسماء نظائر "غير" كلمة "أوّل" وهي اسم لا ظرفيّة فيه، وقد تستعمل اسمًا للزّمان بمعنى "قبل" الزمانيّة، وتجري عليه أحكام" غير" التي منها البناء على الضّمّ، إذا حُذف المضاف إليه، ونوي معناه، كقولنا: أسرعت للصّارخ أوّلُ.

وبقية نظائر" غير" أسماء تدلُّ على ظرفيّة مكانيّة أو زمانيّة مرتبطة بالغاية؛ لذا تُسمى بظروف الغايات، مثل: "قبل" و"بعد"، والجهات السّت (فوق-تحت-يمين-شمال-أمام-خلف) وما بمعنى هذه الجهات (دون-قدام-وراء-أسفل-وراء-عل، بمعنى: فوق)، وقد سجل ابن مالك هذه الأسماء نظائر "غير" في البناء على الضّمّ، في قوله:

قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أوَّلُ وَدُوْنُ وَالْجِهَاتُ أَيْضاً وَعَلُ

وهذه الظّروف نظائر "غير" نوعان: نوع متصرّف يأتي منصوبًا على الظرفيّة، وفي المواقع الإعرابيّة المختلفة، والنّوع الآخر لا يأتي إلا منصوبًا على الظرفيّة، أو مجرورًا بـ"من" ومن أفراد هذا النوع كلمتا "قبل" و"بعد" ويستشهد النّحاة لبنائهما بقوله تعالى:" لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ" (الرّوم:٤) حيث جاءت الكلمتان مبنيّتين على الضّم العارض في محل الجرّ، وسبب البناء على الضّم العارض حذف المضاف إليه مع نيّة معناه. وقد استشهد النّحاة للأسماء نظائر "غير" بشواهد شعريّة متعددة موضحين حالة البناء على الضّم العارض، حينما يحذف المضاف إليه، وينوى معناه (الأشموني، مصدر سابق، ٢/ ١٦٦، ١٦٧)

والواضح أن أهم كلمتين من نظائر "غير" يظهر فيهما البناء العارض هما " قبل" و "بعد"، وهو أمر يجّلوه تتبع استخدامهما في القرآن الكريم، حيث نجدهما في حالة الإعراب منصوبتين على الظرفيّة عند ذكر المضاف إليه، كقوله تعالى: (فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (البقرة:١٧٨) أو مجرورتين إذا سُبقتا بـ"من" وبعدهما المضاف إليه، كقوله تعالى:(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُل) (آل:عمران:١٤٤)، ونجدهما مبنيّتين على الضّمّ العارض، في محل النّصب على الظّرفيّة إذا حُذف المضاف إليه، كقوله تعالى:(قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ) (الطّور: ٢٦) أو نجدهما مبنيّتين على الضّمّ، في محلّ الجرّ، عندما يسبقان بـ" من" ويُسقط بعدهما المضاف إليه، كقوله تعالى: (لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْد) (الأحزاب: ٥٢)

الخاتمة، والنّتائج، والتّوصيات:

بحثت هذه الدراسة في مسألة البناء العارض للاسم في الدّرس النّحويّ، وذلك من خلال استخلاص مسائله من أربعة موضوعات نحويّة: (النّداء، "لا" النّافية للجنس، العدد، والإضافة).

وقد تطرق البحث إلى العلامة أو العلامات للبناء العارض في الاسم، وقد ظهر أن هذه العلامات موضع خلاف بين النّحاة؛ إذ يرى بعض النّحاة أنّها علامات إعرابيّة، وليست علامات بناء عارض. وقد وقف البحث عند العلل التي يذكرها النّحاة في البناء العارض، وفي تفسيرهم لاختيار أصحاب اللغة لعلامة معينة، والعدول عن الأخرى. ومن ثم توصّل البحث إلى هذه النتائج:

- تناثرت مسائل البناء الاسمي العارض متفرّقة في موضوعات نحويّة مختلفة، أشهرها: النّداء، "لا" النّافية للجنس، العدد، الإضافة.

- الاسم الذي يصيبه البناء العارض معرب في أصله، ويعود إلى هذا الأصل بعد زوال المؤثر الذي تسبب في البناء العارض.

- الشائع في البناء الأصليّ أن يكون على السّكون، وهو ما يتمّ العدول عنه في البناء الاسميّ العارض حيث يكون على الفتح أحيانًا، وعلى الضّم أحيانًا، فلا يوجد بناء عارض على السكون، ولا على الكسر.

- حاول النّحاة أن يعلّلوا للبناء العارض في الأسماء، ولكنّهم لم يضعوا علّة معيّنة يسيرون عليها، فتارة يجعلون العلّة مشابهة الاسم المبنيّ، وتارة يجعلونها مشابهة الحرف، وتارة يأتون بعلّة جديدة، وهذا بخلاف منهجهم في تعليل البناء الأصليّ للأسماء الذي حصروه في مشابهة الحرف غالبًا.

- لم يتفق النّحاة في معظم علامات البناء العارض إذ تذهب جماعة إلى عدّها علامات بناء، وتذهب جماعة أخرى إلى عدّها علامات إعرابيّة.

- في بعض الأسماء تتماثل علامات البناء العارض، مع علامات الإعراب في الموقع الإعرابيّ الراهن لهذه الأسماء؛ فلا تميز بينهما إلا الصّنعة الإعرابيّة.

- في بابي الإضافة، والعدد يمكن حصر الأسماء التي قد تتعرّض للبناء العارض، أمّا في بابي النّداء، و"لا" النافية للجنس، فكل اسم يكون عرضة لهذا البناء إذا جاء في الصّورة التي تحقق هذا البناء.

- ما اضطر جمهرة النّحاة إلى القول بالبناء العارض في بعض الأسماء أحد أمرين:

الأمر الأول: عدم تنوين تلك الأسماء، مع عدم وجود علّة تمنع التّنوين.

الأمر الثاني: وجود علامة في آخر الأسماء تخالف علامة الحالة الإعرابيّة، وهذا يحدث في المنادى عند وجود الضمّة أو ما ينوب عنها وهو في موقع النّصب، والعدد المركّب الذي يكون مفتوح الجزأين مع كل الحالات الإعرابيّة.

- يتباين البناء العارض عن البناء الأصليّ في الكثير من السمات، والخصائص، فأوجه الاختلاف بينهما أكثر من أوجه التشابه، والاتفاق.

- "قبل" و"بعد" أوضح كلمتين يتجلّى فيهما الاستعمال في وضع الإعراب، وهو الاستعمال الأصليّ، والاستعمال الطارئ لهما في حالة البناء العارض للضّمّ، ويتضح كلا الاستعمالين عند تقصي استخدامهما في تركيب الجمل القرآنيّة.

التّوصيات:

أولًا- عرض دراسة البناء العارض مصاحبة لدراسة البناء الأصليّ، في باب الإعراب والبناء، وهو ما ليس موجودًا في المؤلفات النّحوية، القديمة، والمعاصرة.

ثانيًا- علينا أن نأخذ بالرأي الميسّر للقاعدة في مذاهب النّحاة المتعارضة في حركة البناء العارض، ولو كان هذا الرأي يعدُّها حركة إعرابيّة، طالما أنّ هذا الرأي له حججه التي لا تتصادم مع الأصول اللغويّة، والنّحويّة.

ثالثًا- على الدارسين محاولة استنباط التّعريفات، والمفاهيم للمصطلحات النّحويّة التي لم يأت لها النّحاة بتعريف محدد كمصطلح "البناء العارض".

المصادروالمراجع

- ابن الأنباريّ، كمال الدّين أبو البركات. **إنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**. بيروت: منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨.
- ابن النّاظم، بدر الدين بن محمد بن مالك. **شرح ألفية بن مالك**. تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد، ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨م.
- ابن عقيل. بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن. **شرح ألفية ابن مالك**. تحقيق : محمد محيي الدين. القاهرة: دار الطّلائع، ٢٠٠٩م.
- ابن مالك. جمال الدين محمد بن عبدالله. **شرح الكافية الشّافية**. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م
- ابن مالك. جمال الدين محمد بن عبدالله. **شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١،٢٠٠١م
- ابن هشام جمال الدين بن هشام الأنصاري. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محي الدين. صيدا- بيروت: المكتبة العصرية،١٩٩٤
- ابن هشام. جمال الدين بن هشام الأنصاري. **شرح شذور الذّهب**. بيروت: دار الفكر للطباعة، والنّشر، ١٩٩٤م
- ابن هشام. جمال الدين بن هشام الأنصاري. **قطر النّدى. وبل الصّدى**. بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٩٩٧م
- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي. **شرح المفصل**. بيروت: عالم الكتب (د.ت).
- أبو جعفر النّحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل. **إعراب القرآن**. بيروت: دار المعرفة، ط٣، ٢٠١١م
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م
- خالد الأزهريّ. **شرح التّصريح على التّوضيح على ألفية ابن مالك**. بيروت: دار الفكر (د. ت)
- الخضريّ. **حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل**. ج٢، بيروت: منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م

- الرّضي، رضي الدين محمد بن الحسن. **شرح كافية ابن الحاجب**. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١٩٩٨،١م.
- الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود. **المفصّل في صنعة الإعراب**. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٩٩٩م.
- سيبويه، بو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ط١، (د.ت).
- السّيوطي، الحافظ جلال الدين. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. بيروت: دار المعرفة (د.ت).
- الصّبّان، **محمد بن علي الصبان**. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧
- عباس حسن. **النحو الوافي**. القاهرة: دار المعارف (د.ت)
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف،١٩٩٤م
- محمد عيد. **النّحو المصفّى**. القاهرة: عالم الكتب، ط٢، ٢٠٠٩م